

أداة جديدة لقياس الالتزام بمعايير الحوكمة والمسؤولية المجتمعية في دبي



«دبي: الخليج»

كشفت مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي، التي تم إطلاقها في العام 2019 من قبل مركز دبي المالي العالمي، وسوق دبي المالي، عن أداة التقييم الذاتي المخصصة لقياس مدى التزام الشركات على اختلاف أحجامها بتطبيق سياسات وأفضل ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وذلك استكمالاً لمساعي المجموعة المتواصلة لتعزيز الوعي والالتزام بتبني مبادئ التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبفضل هذه الأداة، سيتسنى للشركات تقييم مدى التزامها بتبني أهداف التنمية المستدامة عبر تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية انسجاماً مع المعايير العالمية. وعند استكمال التقييم، سيتم قياس أداء الشركات عبر خمسة مستويات، ومن ثم مساعدتها في إجراء محادثات استراتيجية حول سبل تعزيز التزامها بمبادئ وممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبالتالي تحديد مدى قدرتها على تطبيقها ضمن مؤسساتها وصولاً للمساهمة في دفع أجندة الاستدامة وتحقيق التميز في المستقبل.

تطوير

وقال كريستيان كونز، رئيس مجلس إدارة مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي ونائب الرئيس الأول للاستراتيجية في مركز دبي المالي العالمي: «تحرص مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي على حث الشركات في دولة الإمارات والمنطقة من مختلف القطاعات لاسيما قطاع الخدمات المالية، إلى تطوير خطط عمل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ودولة الإمارات من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة. تتميز أداة التقييم الجديدة بسهولة الاستخدام والتي تمكن هذه الشركات من رصد مدى التزامها بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاجتماعية، ما يتيح لها تسريع جهود الاستدامة الخاصة بها وخلق تأثير إيجابي لدى المستثمرين والعملاء والموظفين». «والبيئة من حولها بما يتوافق مع التزام مركز دبي المالي العالمي بقيادة مستقبل قطاع الخدمات المالية في المنطقة».

الالتزام حقيقي

بدورها، قالت د. دينا عساف، المنسق المقيم للأمم المتحدة لدى دولة الإمارات: «يشكل إطلاق أداة قياس الالتزام بممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية انعكاساً حقيقياً للالتزام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، لاسيما أن هذه الأداة قد تم تطويرها في الدولة من قبل أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي تلبيةً لاحتياجات الأعمال ودعمها في تبني مقاييس ومعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. إن توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في مكافحة تداعيات التغير المناخي يعتبر ركيزة رئيسية لتحسين أنماط حياة مجتمعاتنا وحماية الأرض والعمل من أجل مستقبل مستدام للجميع، وإثراء روح الشراكة يعد أمراً أساسياً بالنسبة لنا في تحقيق التقدم المنشود عبر تطبيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. أما بالنسبة لنا في الأمم المتحدة، فنحن على استعداد لمواصلة دعم هذه الالتزامات ونتطلع قدماً لتعزيزها، لاسيما في مؤتمر الذي ستستضيفه دولة الإمارات العربية (COP28) الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ». «المتحدة العام المقبل».

خارطة طريق

فيما قال راجي حتر، الرئيس المشارك لمجموعة عمل التمويل المستدام في دبي، والرئيس التنفيذي للاستدامة في «أرامكس»: «بينما تواصل مبادرات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية مسارها التصاعدي المتسارع، أصبح من الأهمية بمكان أن تبادر الشركات إلى تبني ممارسات تعزز التطبيق الكامل لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومواكبة أفضل المعايير العالمية، فالهدف الرئيسي من تطوير الأداة يتمثل في توفير وسيلة تساعد الشركات على بناء خارطة طريق واضحة وواقعية بما يعزز تطبيق وتكامل الممارسات المستدامة. وذلك عبر الامتثال إلى أطر عمل تتماشى مع المعايير الدولية في هذا الشأن، كما يمكن للشركات تعزيز مصداقية مبادراتها المستدامة وإمكانية توسيع نطاقها ومقارنتها بالمبادرات الأخرى، فضلاً عن تعزيز ثقة الأطراف المعنية الأخرى. كما تنسجم هذه الخطوة مع التزامنا الوطني بدفع أجندة الاستدامة والرؤى والاستراتيجيات العالمية، بما في ذلك المبادرة الاستراتيجية للحياة المناخية 2050 لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة».

تضافر جهود

وقال د. وضاح غانم الهاشمي، الرئيس المشارك لمجموعة عمل التمويل المستدام في دبي والرئيس الفخري لمعهد

الطاقة – الشرق الأوسط والمدير التنفيذي في مجموعة «إينوك»: نحن على ثقة تامة بأن هذه الأداة ستمنح المؤسسات وسيلة تقييم فعالة، وستساعدنا في تطوير مسارات عمل لتطوير مبادرات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لاسيما أننا نعمل انطلاقاً من إدراكنا بأن تبني وتطوير ممارسات الاستدامة والحوكمة يعتبر رحلة مستمرة تتطلب تضافر جهود القيادات والمؤسسات والأطراف المعنية لتحقيق الاستدامة على المدى البعيد.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.